الفصل الثاني

المعلومات والإعلام والسلطة

مقدمة :

هناك مشكلة في طريقة مناقشة وسائل الاتصالات ودور الإعلام المتعلق بما وصفه مايكل ريدي بـ "التعبير المجازي" (ريدي 1994م)، هذه الفكرة القائلة : بأن المعلومات التي يمكن أن يتم نقلها من شخص إلى آخر بطريقة واضحة – كرسالة عبر وسائل الإعلام من المرسل إلى المرسل إليه، وهذه الفكرة التأسيسية كانت تحظى بشعبية في علم المعلومات في الفترة ما بين 1940 و1950م حيث كانت المعرفة والمعلومات تُؤخذ على محمل الجد وبشكل بديهي (داي 2000:811). وعندما يتعلق الأمر بالتفكير في كيفية عمل وسائل الإعلام المعاصرة قد يتخيل شخص ما بأن معظم الأشخاص سوف يرفضون هذا النموذج المبسط وأنه عفا عليه الزمن، وبالرغم من ذلك ، هناك دليل على أن التعبير المجازي يؤسس المفاهيم المتعارف عليها حول دور الإعلام، فعلى سبيل المثال مفهوم الإرهاب الدولي. (هاريسون 2008م). فمنذ محاولات "هارولد لاسويل" عام 1948م في تكوين نموذج لدور وسائل الإعلام في المجتمع تم إجراء العديد من البحوث وتطويرها، ومن بين أمور أخرى، تم الكشف عن كيفية توسيط المعلومات والطرق التي تربط هذه الوساطة مع السلطة والسياسة (هودكينسون 2011). إلى ماذا تشير تغطية حقوق الإنسان حول العلاقة بين المعلومات ووسائل الإعلام والسلطة ، خاصة في القرن الحادي والعشرين والذي يعد عصر الانترنت والشفافية؟ وبالنسبة للبعض هناك علاقة مبسطة بين الشفافية وفرص ازدهار حقوق الإنسان، حيث انتشر موقع ويكي ليكس بشكل غير عادي بعد

تأسيسه عام 2006م وسمح للمخبرين بنشر المعلومات وجعلها متاحة للجمهور على الصعيد العالمي ، مما أدى إلى وجود الكثير من الادعاءات التي تضمنت: إننا نشهد تحولًا في مفهوم الصحافة والتي ستكون بمثابة تحدٍّى "للمفاصل المهيمنة على السلطة" والدخول في جيل جديد من الحركة الاجتماعية هو النشاط على الانترنت (بريفيني 2013:4). ولعبت اللغة المستخدمة دورا مهمًّا في طريقة صياغة وسرد الأحداث وأظهرت مدي ارتباطها بالمعلومات التي توفرها الدولة.

كان ويكيليسكس يعتمد في البداية على الأقل على فلسفة جوليان أسانج، الذي قدم وصلة في غاية البساطة بين المعلومات والسلطة تذكرنا بمفهوم التعبير المجازي، ولكنه أغفل تمامًا أهمية توسيط ممارسات الاتصال في المجال العام، وكانت الحجة الأساسية هي أن الأنظمة الاستبدادية بحاجة إلى قمع حرية التعبير للحفاظ على سلطتها ، وبالتالي فإن حرية تنقل المعلومات من شأنها تهديد هذه السلطة وتدمير أساسها. وعلى الرغم من ذلك، كما نعرف الآن، فقد انتهى الأمر بويكيليسكس (و ادوارد سنودن بعدها بعدة سنوات) بالاعتماد الكامل على الأشكال القديمة من وسائل الإعلام ، ولم يكن هذا فقط من أجل نشر المعلومات التي حصل عليها ولكن لجعلها مفهومة ووضعها في إطار وتجميع أجزائها لجذب انتباه الجمهور (بيكيت وبول 2012م).

الدرس المستفاد هنا ، هو أنه إذا كنا نريد شرح معنى وأهمية حقوق الإنسان في وسائل الإعلام فيجب علينا أولاً وضع فهم واضح للأفكار التي تدور حول العلاقات بين الدولة ووسائل الإعلام وتطوير المفاهيم حول تأثير "قيمة الأخبار" و"وضع جدول الأعمال" و"الإطار" على قضايا حقوق الإنسان التي تتناقلها وسائل الإعلام.

حقوق الإنسان والأخبار التي تستحق النشر :

يرتبط عدد كبير من التحديات المتعلقة بالإبلاغ عن حقوق الإنسان بطبيعة وسائل الإعلام ومبادئها الأساسية، وهذا ما يفسر السبب بأن الأخبار المتعلقة بحقوق الإنسان ليست ملائمة دائمًا من حيث الإطار والسبب، وكما أوضح هينز وفريدمان (2010:491)

"بأنه غالبًا ما تلقي حالات الانتهاكات الصارخة بظلالها من خلال جذب الانتباه لأسباب خارجة عن أي اهتمام لحقوق الإنسان، وفي البيئة الإعلامية التنافسية الحالية، يتم بيع أخبار متعلقة بحقوق الإنسان تتعلق بالمشاكل المستمرة لكونها تحظى بعنوان – مثل سوء الخدمات الصحية ونقص المياه أو عدم كفاءة التعليم – والتي قد تمثل تحديات (انترنيوز 2012). وبالمثل، عادة ما تكون الأخبار المتعلقة بحقوق الإنسان تتعلق بانتهاكاتها فضلًا عن احترامها (ماكفرسون 2012). ومن أهم الاعتبارات : الضغوط التي تجذب القارئ أو المشاهدة وردود الفعل تجاه معظم القضايا الراهنة والمثيرة للجدل، فوسائل الإعلام الحالية تفضل القصص البسيطة نسبيا والمرفقة بالصور والأحداث التي من السهل تصويرها وفي هذا السياق، يتأثر الإبلاغ عن حقوق الإنسان بنفس القيم والمبادئ التي تؤثر على تغطية أية قصة إخبارية دولية وأيضًا ترتبط ارتباطا وثيقًا بالقيم الاجتماعية وتوقعات الطريقة التي يسير بها العالم. (اوفسيوفيتش 685:1993م).

ويتم انتقاء الأخبار التي تستحق النشر ، وتوفر دراسة كل من جالتونج وروج (1965م) واليرن 2002م وجولدنج واليون 1979م وهاركب واو نيل 2001م تفسيرا أكثر شمولا (ماكويل 270:1994) حول قيمة الأخبار. وتساعد هذه الدراسات في تفسير بعض الظواهر وبأنها تستحق التغطية ، والسبب في أن بعضها يمكن أن يندرج تحت فئة الأخبار. وتميل وسائل الإعلام إلى تغطية الصراعات والأزمات والكوارث الطبيعية (خاصة إذا كان حجم الدمار والخسائر البشرية مرتفع جدًا أو كانت من الناحية المحلية)،أو حالات التعذيب والإبادة الجماعية ، وذلك على النحو الذي تفي فيه جميع المعايير بأنها أعمال متطرفة. وقد تكون مثل هذه الأحداث روايات مناسبة للمستمعين من حيث التوقيت بشكل غير متوقع وعلى مقربة من الناحية الثقافية وتشمل النخبة أو الصفوة من الناس، وأخيرًا، كما يشير ماكفرسون (2912:96) إذا ثبت مفهوم أحقية النشر الإخباري فكلما زاد انتقاء نوعية الأخبار بما يتلاءم مع أهداف الصحف الاقتصادية والسياسية والأخبار المتعلقة بهذه الفئات ، كلما زادت احتمالات نشرها.

وبالرغم من ذلك، لا تتناسب كافة قصص حقوق الإنسان مع هذه الفئات ويؤدي

ذلك إلى ما يسميه سكيمل (2009) "إكراه تكرار حقوق الإنسان"حيث تحظى بعض انتهاكات حقوق الإنسان باهتمام قوي من قبل التغطية الإعلامية على حساب قصص حقوق الإنسان الأخرى والتي لا تزال غير موثقة وغير معلنة إلى حد كبير، وفي الوقت الذي جذب فيه خليج جوانتاناموا اهتمام وسائل الإعلام بشكل كبير لم تُسلَّط الأضواء بشكل مستمر على دارفور أو جمهورية الكنغو الديمقراطية، وفي الوقت الذي تناول فيه الإعلام على الصعيد العالمي استضافة الصين للألعاب الأوليمبية 2008م فشلت انتهاكات حقوق الإنسان في الصين قبل أو بعد حدث الألعاب الأوليمبية في احتلال مكانة في الأجندة الإخبارية، ولم تكن تغطية الأزمات الإنسانية متساوية في بعض الأقاليم مثل أفريقيا التي يتم تغطيتها بشكل أقل من الآخرين، وقد قدم هوكينز (2008م) مصطلح "الصراعات الخفية" وأدلة على نقص تغطية الصراعات الكبرى المستمرة في أنجولا والكونغو وأثيوبيا وإريتريا وسيراليون في وقت كان فيه الصراع في كوسوفو يحظى بتغطية أفضل ، حينما تدخل حزب الناتو عام 1999م (هوكينز 2004). وقد أظهرت دراسة أجريت عام 2009م لاحقًا أن معظم الصراعات العالمية تحدث على نطاق واسع ولكن لا يتم تغطيتها من قبل الإعلام ويتم تجاهل أعنف الصراعات (هوكينز 2011:55). وأقر كل من جالتونج وروج (1965) بعامل القيود المفروضة على الأخبار السائدة وأشاروا إلى أنه يتوجب على الصحفيين الاطلاع على المزيد من المعلومات الأساسية وسياق التقارير التي يكتبونها والتركيز على قضايا المدى الطويل والتقليل من الأحداث الأقل أمدًا ، وتركيز الاهتمام على القضايا المعقدة والغامضة وزيادة تغطية الأشخاص والأمم من غير النخبة، وتنطبق هذه العيوب العامة على التغطية الإعلامية لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها بشكل واضح أيضًا.

وتسهم قدرة الوصول إلى الدول أو بعض المواقع التي يتم انتهاك حقوق الإنسان فيها في تباين اهتمام وسائل الإعلام. فبعض الدول التي تعد أسوأ منتهكي حقوق الإنسان مثل السودان والكونجو وبورما وسيرلانكا وكوريا الشمالية أبوابها ليست مفتوحة أمام الصحفيين ، وتتميز الظروف القمعية فيها مع مستويات عالية من الإرهاب السياسي، وهذا يجعل ظروف الإبلاغ عنهم خطرا للغاية حتى إذا سمحوا لهم بدخولها، كقاعدة

مهمة، فقد لا يرغب منتهكوا حقوق الإنسان أن يتم الإبلاغ عن نشاطاتهم ، فعادة لا يتم الترحيب بالصحفيين الأجانب ويجعل الخوف من العثور على مصادر موثوقة يمكن الاعتماد عليها أمرا صعبًا جدًّا. وكنتيجة لذلك، كما أشار شيمل (2009:443) فهناك فجوة هائلة بين المعرفة التي يمكن للعامة الحصول عليها من وسائل الإعلام حول انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث حول العالم ، وبين أهمية ومدى خطورة حقوق الإنسان.

يعد تراجع عدد المراسلين الأجانب واستخدام الصحفيين المحليين (المراسلين) "صحافة القفز بالمظلات" دليلا على التستر على بعض انتهاكات حقوق الإنسان والحد من المعلومات التي يتم عرضها للجمهور، ولا تزال الأحداث الرئيسة تحظى باهتمام قوي ولكن الأحداث والقضايا اليومية مثل الانتهاكات المزمنة لحقوق الإنسان لا تزال بعيدة عن الأنظار (كالندويت ال 1999، ساندفج 1988).

العلاقات بين الدول ووسائل الإعلام وحقوق الإنسان :

ينبع دور وسائل الإعلام فيما يتعلق بتقديم التقارير حول حقوق الإنسان من دورها المفترض في مجتمع ديمقراطي: للتوعية والتثقيف حول قضايا اليوم وتوفير منبر للحوار السياسي العام ، وتسهيل تشكيل الرأي العام وعرض هذا الرأي على الجمهور (كوران 2005: ماكنير 2011: نيجرين وستانير 2007). ويشار إلى المفهوم الأخير بـ "المجال العام" (هابيرماس 1989). وأيضا هناك دور مهم لوسائل الإعلام في كونها "جهاز للرقابة" والتحقق من سلطة الدولة للإبلاغ عن سوء سلوك الحكومة وفضح انتهاكات السلطة العامة، هذا بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام في الدول المتقدمة ديمقراطيًّا يتوقع منها أن تقوم بطرح نقاش عام والمشاركة والانخراط في المناقشات العامة وتحتضن تلك المناقشات العامة التي تتميز بالعقلانية والحياد والنزاهة الفكرية والصدق الفكري والمساواة" (ستروميك 2005:341).

وقد تم الطعن في آلية عمل المؤسسات الإعلامية المعاصرة مع توجيه الانتقادات على الأجندات الخاصة بها وأسلوبها والمحتوي الذي تقدمه، فعلى سبيل المثال ناقش كلٌّ من

هيرمان وشومسكي (1988) أنه بدلًا من التدقيق الديمقراطي ومسؤولية النخبة السياسية، استطاعت الدولة التحكم والتلاعب بالإعلام من أجل الحصول على موافقة العامة على سياسة معينة، ويشير نموذج دعاياتهم إلى أن الإعلام يعمل على مجموعة من الأسس الأيديولوجية التي تعتمد بشكل كامل وبلا نزاع على نخبة من المصادر المعلوماتية والمشاركة في حملات الدعاية لمصالح النخبة (هيرمن 2003). لذا يجب تمرير المعلومات من خلال خمس مرشحات وهي الملكية والمصادر والإعلانات والأيديولوجية والنقد – والتي بدورها سواء منفردة أو مجتمعة تؤثر على اختيار وسائل الإعلام وتضمن أن الخبر الملائم هو فقط الذي يمكن نشره.

وهناك انتقاد آخر للإعلام في وسائل إعلام الدول الديمقراطية ينبع من القول : بأن الضغوط التنافسية على وسائل الإعلام وما يترتب عليها من تسويق أدت إلى تدني المعايير الصحافية وبالتالي تقييد الديمقراطية، وتتباين الآراء بين وجهات نظر أكثر تفاؤلًا حول ما يمكن أن نتوقعه من وسائل الإعلام (غرابر 2003م) وتقييم انتقادي لمناقشة "تخفيف اللهجة" (فرانكلين 1997) و"التثقيفي الترفيهي" و"الموجز الإخباري" (ماكنير 2009) و"تبسيط المادة نحو القاسم المشترك الأدنى" (تمبل 2006:259) وعرض الأخبار كمشاهد (لوو 2010). ويشعر أندرسون (2007:67) بالتشاؤم خاصة في هذا التقييم حول مستقبل الصحافة لافتًا إلى أنه من غير المحتمل أن يتم تقديم الأخبار في المستقبل في المملكة المتحدة بشكل يُلبي احتياجات الديمقراطية المعلوماتية.

وأخيرًا، من حيث المضمون قام عدد من العلماء والجماهير بانتقاد وسائل الإعلام من حيث اعتمادها المتزايد على العلاقات العامة وقصص وكالات الأنباء والتراجع العفوي في التأكُّد من الحقيقة كنتيجة لضغوط غرفة الأخبار، ويمكن القول : بأن هذا كان له تداعيات خطيرة على الاستقلال الصحفي كما أدى إلى "شبهة السلطة الرابعة". (لويس ا نال 2008، 2008).

وفى الفصل الثالث من هذا الكتاب سوف ألقى الضوء على المناقشات عند تقييم أداء الإعلام فيما يتعلق بفحص قضايا معينة لحقوق الإنسان.

وقد ألقت دراسات سابقة حول دور تغطية حقوق الإنسان الضوء على أهمية التعليم وحماية الحقوق وتحديث السياسة الخارجية (بيري وماكنزي 1988، ريسمان 1984 والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) وقد قيل : إن وسائل الإعلام يمكن أن تؤثر على الرأي العام إلى حد قد يجعل الشعب يحفز المشرعين وصناع القرار الآخرين إلى مراعاة حقوق الإنسان عند وضع السياسة الخارجية، وهذه الطريقة من التفكير مطورة بشكل جيد فيما يتعلق بالتغطية الإعلامية للحروب والصراعات والآثار المفترضة لهذه التغطية على صياغة السياسة الخارجية والقرارات المتعلقة بالتدخلات الإنسانية (بالابانوفا 2007، جيلبوا 2005، روبنسون 2002). في حين أشارت أجزاء من أوفسيوفتش (1993: 685) إلى أن التغطية الإخبارية لحقوق الإنسان تشكل الرأي العام وتؤثر على وضع السياسات الخارجية وتكون بمثابة وسيلة غير رسمية لتوثيق الانتهاكات التي تحتاج إلى المزيد من الدراسات والمساندة التجريبية ، ويتم قبول التغطية الإعلامية لحقوق الإنسان على نطاق واسع الأهمية.

ويعترف العالم أجمع بمركزية وسائل الإعلام الحرة والمفتوحة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال الأحكام المدرجة في أهم وثيقتين لحقوق الإنسان. المادة 19 من الإعلان العالمي التي تنص على أن : " لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير وهو حق أكدته المادة 19 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويرتبط هذا ارتباطا وثيقًا بفهم أن وسائل الإعلام يمكن أن تنشر معلومات عن حقوق الإنسان توضح من خلالها انتهاكات حقوق الإنسان وتحشد منظمات حقوق الإنسان وتقوي المشاركة الشعبية في المجتمع المدني وتقوي التسامح وتسليط الضوء على النشاط الحكومي (أبوداكا 2007: هامربرج 2011، ماكفرسون 2012، متزل 1996، بروس 2012م).

رفع مستوى الوعي وتقييد الدولة :

تكشف دراسة أبوداكا (2007م) تأثير حرية الصحافة على تحقيق حقوق الإنسان في أن زيادة الرقابة على الصحافة ترتبط بزيادة انتهاكات حقوق الإنسان، ويُنظر إلى وسائل الإعلام الحرة باعتبارها قيوداً على الدولة ، حيث إنها تفضح انتهاكات السلطة العامة،

وبالتالي يمكن القول بأنها تعمل بالفعل كرقيب أو سلطة رابعة (مصطلح يطلق على وسائل الإعلام عموماً) لمنع حدوث التجاوزات من قبل من هم في مراكز السلطة من خلال مراقبتهم وكيف يمارسون تلك السلطة، وعلى سبيل المثال، تقوم دراسة ماكفرسون (2010) لحقوق الإنسان في المكسيك بتسليط الضوء حول كيفية عمل الصحفيين مع اللجان الوطنية والدولية لحقوق الإنسان من خلال نشر توصياتهم للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان الصادرة من المؤسسات المخالفة وبالتالي إخضاع الدولة للمساءلة من خلال توليد الضغط الأخلاقي العام ، كما يمكن أيضاً لوسائل الإعلام أن تقدم الأخبار والمعلومات والآراء السياسية والدعاية والميول الأيديولوجية من جانبي الصراع وكذلك الآراء الدولية:

إن قدرة الصحافة لتكون بمثابة وسيلة للتعبير الحر، فذلك يعطي الفرصة للاستماع إلى الآراء المعارضة وتوفير المعلومات البديلة وتنسيق تفسيرات مستقلة وتحليلات لصالح حقوق الإنسان. (أبوداكا 2007: 156)

ويمكن القول، إذا أردنا احترام حقوق الإنسان والصحفيين وصناع السياسات وعامة الناس، فيجب علينا جميعاً أن نكون على دراية بهم في المقام الأول، وبالتالي فإن وسائل الإعلام لها دور مهم في المجتمع الديمقراطي، حيث يمكنها توفير معلومات دقيقة حول القضايا المهمة التي تواجه المجتمع، وكما يقول "أندرسون" (2007: 43): "إن الصحافة الإخبارية المستقلة ذات الجودة العالية التي توفر معلومات وتحليلات دقيقة ومدروسة حول الأحداث الجارية هو أمر مهم في خلق مواطن مثقف ومستنير وقادر على المشاركة الفعالة في المجتمع والسياسة، وبالنظر إلى أن الأشخاص فإنهم لا يكتسبون الكثير من المعرفة السياسية من خلال التجربة الشخصية- أو كما يقول "والتر ليبمان" (1922: 18): "العالم [الناس] الذين يجب عليهم أن يتعاملوا مع السياسة هو أمر بعيد المنال وبعيد عن الأنظار والأذهان - وتصبح وسائل الإعلام هي المصدر الرئيسي للمعلومات والاتصال مع البيئة السياسية، وهذا يتيح إمكانية لوسائل الإعلام أن تمارس تأثيراً كبيراً على تصورات المواطنين والآراء والسلوكيات" (انتمان وآخرون 2009: 179).

لكن، وكما نوقش في وقت سابق، على الرغم من أن وسائل الإعلام تقوم حالياً

بتوفير المزيد من المعلومات حول حقوق الإنسان، إلا أنه لا يزال هناك بعض الثغرات المهمة. على سبيل المثال، استنتج الاتحاد الدولي للصحفيين (1999: 3) بشأن قضية أفريقيا أنه:

يجب أن يتم تعريف ومناقشة الميثاق الأفريقي على نطاق أوسع، كما يجب أن يكون ذا مغزى وقيمة لدي المواطنين، إذ إن الناس بحاجة إلى معرفة ما هي أراء وتصريحات هذا الميثاق وكيف يمكنه الدفاع عن حقوقهم من خلال اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

تحديد الأجندة وصياغة النقاش:

يمكن لوسائل الإعلام خلق وعي أكبر بحقوق الإنسان وتسليط الضوء على أية انتهاكات يتم ارتكابها، ويمكن لهذه المعلومات أن تكون مهمة وقوية ، كما يمكن نشر المعرفة الناتجة بحقوق الإنسان لصالح المواطنين فيما يتعلق بدولتهم. وقد تم إجراء مقابلة مع صحفي كجزء من مشروع دراسة حقوق الإنسان في المكسيك، حيث قال: "إذا كان الناس يعرفون حقوقهم، إذن فإنهم يمكنهم الدفاع عنها أو على الأقل المطالبة بها" (نقلت من ماكفرسون 2012: 110). وأيضاً قامت هذه المقابلة بتسليط الضوء على نقطة مشابهة:

قام كل من الصحفيين المحترفين والمراسلين من المواطنين ونشطاء حقوق الإنسان الذين يقومون "بالدعوة الصحافية" بتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، ويمكن للتقارير الخاصة بهم أن تضغط على الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ الإجراءات اللازمة وإحاطة الجمهور بحقوقهم وكيفية الوقوف ضد انتهاكات هذه الحقوق.

هذا الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام يرتبط بقدرتها المفترضة بوضع أجندة للمناقشة العامة. كمفهوم، إذ إن وضع أجندة توضح كيف تقوم وسائل الإعلام من خلال التركيز على قضايا معينة دون غيرها، بتوجيه الناس إلى التفكير حول هذه القضايا فقط. (لانج ولانج و1966؛ ماككومبس وشو 1972). لأنه عندما يتم التركيز على قضية معينة فإن أكثر الناس يعتقدون بأنها قضية مهمة، وكما يشير "كوهين" (1963: 13)، "الصحافة قد لا

تكون ناجحة في الكثير من الأوقات في توجيه آراء الناس وتصوراتهم ، ولكنها تكون ناجحة بشكل مذهل في تحديد أفكار قرائها، ويرى البعض أن هذه النتائج غير المقصودة ناجمة عن الحاجة إلى التركيز على قضايا محددة فقط، بدلا من نتيجة الأنشطة المخطط لها مسبقا من قبل الصحفيين. (ماككومبس 2004: 19). وتمتلك وسائل الإعلام المختلفة وقتًا محدداً ومساحة محددة تحت تصرفهم ، كما أن عدم وجود أتفاق حول القيم الإخبارية يؤدي إلى توجيه انتباه الجمهور إلى عدد قليل من القضايا والموضوعات باعتبارها أهم قضايا الوقت الحالي. وإن لم يتوافر أية معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان، فإنه من غير المرجح أن الجمهور سوف يعطي أهمية لهذه القضايا، وإن لم تكن قضايا حقوق الإنسان مهمة بالنسبة للجمهور، إذن فإنه من غير المرجح أن تقوم النخب السياسية بتكريس الوقت لهذه القضايا (كاليندوت 1999). وقد وجدت بعض الدراسات السابقة أن الزيادة في التغطية الإعلامية لقضايا حقوق الإنسان هي جزء من مسئولية زيادة الوعي وتقديم الدعم لحقوق الإنسان المقدمة من الرأي العام الأمريكي (بريتشارد 1991: 138). إن القضايا التي تقدم بواسطة وسائل الإعلام أصبحت هي القضايا التي يعتقد الجمهور أنها مهمة من خلال التركيز على مقدار التغطية الإعلامية لهذه القضايا، ومن الواضح أن اهتمام وسائل الإعلام هو أمر ضروري وأيضاً طريقة مناقشة القضايا هو أمر لا يقل أهمية، إن لم يكن أكثر أهمية. وهذا هو مفهوم تحديد أو صياغة الأجندة ، في حين أن هناك مجموعة كبيرة ومتنوعة من التعريفات لصيغ المواد الإخبارية في كل من الإسهامات النظرية والتجريبية، وبشكل عام، يتم النظر إلى هذه الصيغ باعتبارها أجهزة لرؤية العالم بطريقة معينة وفهم طبيعته المعقدة، إذ هي "تصور الواقع اليومي" (توكمان 1978: 193)، و"تقوم بشرح وعرض الأحداث الغامضة" (جامسون وموديلياني 1987: 143)، و"تقدم تعريفات وتفسيرات لقضايا سياسية معينة " (شاه وآخرون 2002). ويقوم "جيتلين" (1980: 7) بتعريفها بأنها: "استمرار أنماط الإدراك والتفسير، والعرض، والاختيار، والتركيز والإقصاء من خلال الخطابات التي تنظمها بشكل روتيني". ويؤيد "دي فيرييس" هذه الفكرة بقوله "الصيغ هي جزء من الحجج السياسية والأعراف الصحفية، وخطابات الحركات الاجتماعية، وهي طرق بديلة لتعريف القضايا التي تنمو داخل العالم السياسي والاجتماعي" ويمكن

لوسائل الإعلام أن تضع هيكلة وطريقة عرضها للقضايا عن طريق صياغة قضية بطريقة معينة، وفي هذه العملية يتم إدراج وإقصاء الحجج والأفكار وبالتالي بناء هيكل متماسك للقضية (بان وكوشيسكي 1993). وعندما يتم التركيز على بعض الموضوعات أكثر من غيرها، فإن الصيغ توفر أيضاً وسيلة لفهم الحدث أو القضية، وأيضاً تقوم بتحديد المشاكل وتشخيص الأسباب وإصدار الأحكام الأخلاقية وتقوم باقتراح الحلول (أنتمان 1993). وعلى حد قول "أنتمان" (5:2004): الصياغة هي "اختيار وتسليط الضوء على بعض جوانب الأحداث أو القضايا والربط بينها لتقديم تفسير أو حل معين، وإذا كنا نتحدث عن مشكلة، فإن طريقة صياغة هذه المشكلة ترشدنا نحو الحلول الممكنة والإجراءات البديلة التي يمكن اتخاذها، إذ إن الاستخدام المتكرر لصياغة معينة لفترة من الزمن من المرجح أن تزيد من احتمالات وجود ردود فعل معينة في المستقبل على حساب البدائل المحتملة ذات الصلة، وبشكل عام، فإن الصيغ المتسقة والمتماسكة والمتكررة المصممة خصيصاً لجمهور معين، يُنظر إليها على أنها الأكثر نجاحاً (تشونغ 2012). ويشير هذا المفهوم بأن صياغة إنتاج الأخبار هو أمر لا مفر منه، لأنه يجب على الصحفيين أن يحصلوا على قصص في وقت قياسي ومساحة محدودة وأن يقوموا بتقديمها للجمهور بطرق تساعدهم على تصنيف وتسمية وتفسير وتقييم المعلومات، وبشكل عام، تحديد الأجندة وصياغة القضايا كلاهما يشير إلى حقيقة أن وسائل الإعلام تقرر القضايا التي تريد تغطيتها وما الجوانب التي تريد تسليط الضوء عليها، ومن خلال اتخاذ هذه القرارات فإنه يكون لديها السلطة حول ما نعرفه وما لا نعرفه عن حقوق الإنسان ، وهذه العمليات الانتقائية تؤثر على رؤية الجمهور لمختلف القضايا (برويير وجروس 2005 ؛ ليتشلار ودي فيريس 2010). وعلى حد قول تشونغ (2012: 124) "فإن صياغة الاستراتيجيات تحاول أن "توسط الأعمال الوحشية" من خلال جعلنا على علم بالتعاطف مع معاناة الآخرين والمشاركة الصحفية اليومية. ويقوم "باساكوف" (ورد في بورر 2012: 21-22) بتسليط الضوء على أهمية خيارات وسائل الإعلام بالقول بأن:

اللغة التي تستخدمها وسائل الإعلام بعيدة كل البعد عن الحيادية والعجز. بل على العكس، فإن التحيز والصور النمطية والإغفالات والتركيز وتركيب الجمل،

كل هذا يقوم ببناء الصياغة لتقديم القصص والأحداث الكارثية، إذ إن وسائل الإعلام لديها القدرة على تحديد ردود الأفعال بشأن حالات الطوارئ والأولويات في حالات الكوارث بشكل غير مباشر، لذلك فإن دورها لا يقتصر على مجرد تقديم التقارير.

الإعلام وسياسة المعلومات :

بمجرد أن تقوم وسائل الإعلام بوضع انتهاكات حقوق الإنسان في الصحف الأولى أو أن تجعلها القصص الرائدة في نشرات الأخبار، فإنها بذلك تقوم بما يسمى بـ "سياسة المعلومات" (كول 2010؛ رونيت 2005) ومن ناحية، فإن التغطية الإعلامية السلبية لديها القدرة على إحراج الدول أو جعلهم يشعرون بالعار وتدفعهم إلى تغيير ممارساتهم أو إخفائها بشكل فعلي ، وهو السيناريو الأكثر تشاؤما، إذ إن الدولة التي تنتهك المعايير المحددة في مجال حقوق الإنسان قد تتعرض للمعارضة والرفض من قبل الدول الأخرى أو المنظمات الدولية، فضلا عن الجماهير في الداخل والخارج. وأن ما يسمى بالنظام المسيء، يمكن أن يكون له آثار سلبية على الشرعية والسمعة (أبوداكا 2007؛ بروس 2012). وتقدم دراسة أبوداكا (2007) مثالا على كشف تورط الدول الأوروبية في عمليات التسليم الاستثنائية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية، بعد نشر هذه القصة (لأول مرة في واشنطن بوست)،قام مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي في عام 2005، بإجراء تحقيقات خاصة وتم تنظيم احتجاجات المواطنين في الدول المعنية وقام السياسيون بالتراجع وكان هناك غضب عالمي. وكان التطور في مجال الاتصالات، بما في ذلك الأقمار الصناعية والتلفزيون والإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي له دور أساسي في تلك المسألة. ويمكن القول : إنه في السياق الحالي للمعلومات المتاحة على مدار الأسبوع فإنه من الصعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل، السيطرة الكاملة على نشر المعلومات، وبالتالي فرض درجة من الشفافية في الإجراءات التي تقوم بها الدولة، وفي حالة وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، حتى لو تم الحفاظ على السرية التامة في بداية الأمر، فإنه يتم الإعلان عن كافة المعلومات في نهاية المطاف ، ويصرح كل من "ماكوكوديل"

و"فيربورذر" (1999: 759) دعماً لهذا الرأي : "إن النظام الاتصالي المعوْلم يقلل من قدرة الحكومة على إخفاء ممارساتها، بما في ذلك الأفعال التي تنتهك حقوق الإنسان بعيداً عن أنظار الرأي العام" على سبيل المثال، قُدَّمت الصور المتعلقة بسجن أبو غريب التي تم التقاطها بواسطة الكاميرات الرقمية الخاصة بالحراس أدلة قاطعة لما كان يحدث في السجن، ولم يتم السيطرة عليها بالكامل من قبل النخبة الحكومية وقاموا بتعريف التفسير الرسمي للحرب على الإرهاب بأنه معركة بين "الخير" و"الشر" (بينيت وآخرون 2006؛ هيرش 2004). ومن ناحية أخرى، يمكن للتغطية الإعلامية أن تدعم الجماعات المحلية والدولية المكرسة لتعزيز حقوق الإنسان،أو تشجيع تشكيل الحركات الاجتماعية أو المدنية وإيقاظ الغضب الأخلاقي لدي الجمهور عن طريق إبلاغ السكان المحليين بالانتهاكات التي تقوم بها حكوماتهم (ماكفرسون 2012؛ بروس 2012؛ توماس 2001):

إن نظم الاتصالات المعوْلمة يمكن أن تمد جماعات حقوق الإنسان بالمعلومات والمساعدة والدعم في مقاومتهم للظلم...عندما يكون هناك معرفة بحقوق الإنسان والانتهاكات التي تمارس ضد هذه الحقوق، فإنه من المرجح بشكل كبير أن يقوم الناس بحماية هذه الحقوق ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تغييرات في السياسة من قبل الدولة المعنية. (ماكوكوديل وفيربورذر 1999: 759)

إن وسائل الإعلام الإخبارية يمكن أيضا أن تكون بمثابة وسيلة رسمية لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان (اوفسيوفيتش 1993) كما يمكن استخدامها من قبل نشطاء حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية لفضح انتهاكات حقوق الإنسان من أجل الضغط على الجناة أو حتى إجبارهم على تغيير سلوكهم (سيمبيل 2004، روموست 2007). وتقوم دراسة "بارك" (2002) للأرجنتين بتوضيح مدى أهمية وسائل الإعلام في تمكين المنظمات غير الحكومية بنقل المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان وإثارة نقاش مفتوح حول منح "حرية العبور" للمنتهكين أو المخالفين خلال الحرب القذرة في الأرجنتين. وهذا يؤكد نتائج دراسات سابقة مفادها أن: "التقدم في تكنولوجيا المعلومات هو أمر جيد لحركات الدفاع عن حقوق الإنسان من خلال توفير الانتقال السريع للمعلومات

لرصد والرد على انتهاكات حقوق الإنسان" (ميتزل 1996: 705). وعلى الرغم من أن أحداث الربيع العربي أثبتت أن التقدم التكنولوجي وحده لا يكفي لإحداث التغيير الاجتماعي، في حين أثبت أن المتظاهرين والأنظمة القمعية بارعون في استخدام هذا التطور التكنولوجي. فلقد أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي موردا قيماً بالنسبة لنشطاء حقوق الإنسان بسبب قدرتها على التأثير على الرأي العام وتوليد الدعم الدولي ونشر المعلومات بسرعة على الصعيد الدولي وتسهيل تبادل الرسائل بين النشطاء (كيسلر 2012؛ ليندسي 2013). إن العلاقة بين وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية تعمل في الاتجاه المعاكس أيضا.و غالباً ما تقوم منظمات – مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة حقوق الإنسان بالإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان – وزيادة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان في المجال العام ، وأيضاً كانت هذه المنظمات ناجحة في عرض هذه القضايا على الجمهور ووسائل الإعلام والأجندات السياسية (دهير 2007؛ سوه 1996) وأيضاً كان لها تأثير على أداء منظمات حقوق الإنسان (ميردي 2009).

استراتيجيات الإعلام وحقوق الإنسان:

وبصرف النظر عن طرق الصياغة، هناك ثلاث استراتيجيات أخرى لوسائل الإعلام يمكن القول بأنهم يحدثون فرقاً في قدرة وسائل الإعلام على جذب انتباه المشاهدين وتقديم الإثارة: استخدام الإثارة والمشاهير وشبكات التواصل الاجتماعي (بورر 2012). وأيضاً استخدام الجرافيك والصور المقلقة والنثر في محاولة لدفع القراء لاتخاذ إجراء بشأن قضية معينة تتعلق بحقوق الإنسان، ويمكن لهذه الطريقة أن تكون ناجحة في بعض الحالات، ولكن يمكن أيضاً لهذا التكتيك أن يكون ضاراً أكثر من كونه مفيداً لأنه في الواقع يقوم بتعزيز المشاعر المعادية للعالمية (بورر 2012). ويتم نشر صور المعاناة كسلعة تجارية لجمع الأموال فضلاً عن زيادة الوعي وأيضاً الصور أحادية البعد (والهجومية في بعض الأحيان) والتي أثارت المخاوف لدى البعض كونها "مواد كارثية" (أومار ووال 1993)، وكذلك القلق الأخلاقي حول انتقاء قضايا المعاناة والموت وعرضها على القراء والمشاهدين الغربيين على وجه الخصوص .

إننا نميل إلى ربط قضايا محددة تتعلق بحقوق الإنسان مع المشاهير ، مثل "بونو" فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية، "أنجلينا جولي" فيما يتعلق باللاجئين والعنف الجنسي في مناطق الحرب، و"جورج كلوني" فيما يتعلق بقضية دارفور، ويعتقد بعض المعلقين أن مثل هذه المشاركات من جانب المشاهير تثير الانتباه لقضايا معينة، وأحيانا تؤثر على السياسة والوعي العام (ديتريتش 2009؛ فالي 2009). ويقول " كوبر" و"توركوت" (2012: 201): "يمكن للدبلوماسيين المشاهير أن يساعدوا في تحديد وصياغة أجندة في داخل الوعي العام ومن ثم تقديم هذه الأجندة لقادة العالم على أمل أن يتم تناول قضية معينة". فإن نشاطهم هو الأكثر فعالية ويمكنه وضع وتعزيز جهد متواصل ومشاركات ومؤسسات تشجع على التغيير- وذلك عندما يعمل المشاهير جنباً إلى جنب مع شبكة من المنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني (كوبر وتوركوت 2012). ومع ذلك، هناك حدود لما يمكن أن يفعله المشاهير غير جمع الأموال وزيادة والوعي. ويتم اتهامهم من قبل المنتقدون بالتبسيط الزائد للأمور، وكما يقول "ديتر" و"كومار" (2008: 260): "نري العالم باللونين الأبيض والأسود، حيث يقف الخير ضد الشر- ويتم فقدان الوضوح والشفافية بشكل حتمي- وتعلو الأصوات البديلة من الجنوب العالمي والأصوات المناهضة للعولمة من الشمال". (فالي 2009) وعدم الكفاءة وعدم وجود الطابع التمثيلي (ديتر وكومار 2008). وأخيرا، فإن ظهور شبكات التواصل الاجتماعي أثارت جدلا كبيرا حول أهمية النشاط التكنولوجي في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. كما أدت إلى انقسام الآراء مرة أخرى. وثمة من يقول إن عدم وجود علاقات قوية بين كل من النشطاء والتنظيم الهرمي من شأنه أن يضع إمكانية القضاء على كيانات قوية ومنظمة تنظيما جيدا ويحدُّ من إمكانيات النشاط التكنولوجي (جلادويل 2010). إن المجموعات التي تقوم على شبكة الإنترنت هي عرضة لمشاكل السيطرة وصنع القرار والهوية الجماعية (بينيت 2003). ويمكن لنشاطاتهم أن تصبح "محدودة" أو ليست ذات جدوى (نايدو 2010)، أو تظهر على أنها أعمال تافهة إلى حد كبير يقوم بها أفراد لتجعلهم يشعرون بالرضا عن أنفسهم، وهذا هو الهدف الرئيسي منها، وعلى الرغم من هذا، في حين أن شبكات التواصل الاجتماعي لا تتسبب في القيام بالثورات، إلا أنها بدأت بالفعل في إحداث ثورة

من خلال طريقة النشطاء في التعبير عن آرائهم (كيسلر 2012؛ ليندسي 2013). وكما يقول كيسلر (2012: 206):

(إن شبكات التواصل الاجتماعي هي بداية تحول العالم ، حيث لم تعد النشاطات التي تقوم بها المنظمات والجهات المركزية هي عوامل التغيير الأكثر فاعلية، بل أصبح الأفراد والجماعات هم على نقس القدر من الأهمية بل وأكثر فاعلية في إنهاء مهام النشطاء).

النتائج :

لقد قيم هذا الفصل افتراض أن الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان كنتيجة لما تقدمه وسائل الإعلام له تأثير على حشد الجمهور ويؤدي إلى اتخاذ إجراءات للتعامل معهم، بينما قد يُعد البعض بمثابة حجة سببية معقولة، ولكن بالنسبة للكثيرين ليس هناك ما يكفي من الأدلة لدعم هذا الاستنتاج. كما أنها تتجاهل بعض التعقيدات المتعلقة بالموضوعات الثلاثة الرئيسة المقدمة هنا: المعلومات والإعلام والسلطة، عندما يتعلق الأمر بعلاقة وسائل الإعلام والمعلومات، فإنه من السذاجة أن نتوقع من وسائل الإعلام أن توفر الوعي الشامل حول جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في جميع أنحاء العالم (لأسباب أقلها العدد الهائل من الانتهاكات) أما بالنسبة لعلاقة وسائل الإعلام بالسياسة فإنه أيضاً أمراً غير واقعي أن نتوقع أن معرفة أزمات وانتهاكات حقوق الإنسان من خلال التغطية الإعلامية تعنى أن أي شخص سيكون مخول له بأن يفعل شيئاً تجاه هذه الأزمات من الناحية السياسية. ولابد من مراعاة ذلك في سياق تراجع تغطية الشؤون الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة، مع وجود العديد من الحجج التي تقول : بأن هذا الاتجاه لم يتم عكسه أو تغييره. (هوج 1994؛ جونز 2008م). وكما يلاحظ "سيب" (2002: 17) بشأن الولايات المتحدة، بأنه "يوجد عدد قليل نسبيا من المديرين التنفيذيين للنشرات الإخبارية الذين يظهرون بأنهم على استعداد للمراهنة بأن الجمهور الأمريكي الذي يشاهد النشرات الإخبارية قد يكون مهتم بمعرفة الأحداث التي تجرى حول العالم" وبذلك نعود لمسألة

الأخبار التي تستحق النشر، مؤكدا أن الإعلام يميل إلى أن يكون "مقتصراً على عرض القضايا التي تتعلق بالأشخاص القريبين من الناحية الثقافية والجغرافية والنفسية." (تاي 2000: 351). من ناحية أخرى، فإن حالات الإبادة الجماعية في رواندا (1994م)، والحرب الأهلية في سيراليون (1999م) والمجاعة في الصومال (2011م) – وهي مجرد أمثله قليلة حدثت مؤخراً– توضح بشكل قوي أن المعلومات المفصَّلة حول المعرفة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان لا تتضمن اتخاذ إجراءات فعالة في الوقت المناسب على الصعيد الدولي.

للأسف، هذا الاستنتاج لا يساعدنا على فهم أهمية وجود عدد أكثر أو أقل من القصص المتعلقة بحقوق الإنسان في وسائل الإعلام، ويشير هذا إلى أنه في حين يمكن لوسائل الإعلام أن تحث المشاهدين والقراء بأن يتخذوا موقفاً تجاه انتهاكات حقوق الإنسان، فإنها أيضاً يمكنها أن تقوم بتوعية الجمهور بشأن المعاناة الإنسانية وحجم العنف وجعلهم يشعرون بالعجز ويرونه على أنه وضع ميؤوس منه، ويمكن لهذه المشاعر أن تؤدي إلى انعدام النشاط أو حتى اللامبالاة (بورر 2012). وكما يقول "بروس" (2012: 235): "إن التغطية الإخبارية للأعمال الوحشية باستخدام الرسوم قد يكون شرطا ضروريا لتوعية الجمهور، ولكن هذا الوعي هو شرط غير كافٍ لاتخاذ إجراء" .

كيف يمكن أن نفسر الرغبة في القيام بالعمل أو التراخي؟ سيتضح هذا في الفصل التالي حول الكونية، وهي صلة بعيدة المنال بين المعرفة واتخاذ إجراءات بشأن حقوق الإنسان والتي تعتمد بشكل كبير على القيم والمواقف الأساسية تجاه الآخرين في الأماكن البعيدة، ودور وسائل الإعلام في تعزيز أو تقويض مشاركة هذه القيم.

الأسئلة :

- أي من حقوق الإنسان تحظى بالكثير من التغطية الإعلامية، ولماذا؟
- إلى أي مدى تؤثر تكنولوجيات المعلومات الجديدة على جودة العرض الإعلامي لقضايا حقوق الإنسان؟
- هل تقوم وسائل الإعلام بالإبلاغ عن حقوق الإنسان باستمرار وبدقة؟

- ما هي أفضل إستراتيجية لمنظمات حقوق الإنسان عند المحاولة للاستفادة من وسائل الإعلام؟

ملاحظة :

1- هذه لجان شبه مستقلة تمولها الحكومة، أُنشئت خلال مفاوضات النافتا (اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا) كوسيلة لتهدئة مخاوف الولايات المتحدة بشأن سجل حقوق الإنسان في الحكومة المكسيكية.

القراءات الإضافية :

Beckett, C. and J. Ball. 2012. *WikiLeaks: News in the Networked Era*. Cambridge: Polity Press.

Borer, T. A. (ed.). 2012. *Media, Mobilization, and Human Rights: Mediating Suffering*. London: Zed Books.

Entman, R. 2004. *Projections of Power: Framing News, Public Opinion, and US Foreign Policy*. Chicago: University of Chicago Press.

Galtung, J. and M. H. Ruge. 1965. 'The structure of foreign news: the presentation of the Congo, Cuba and Cyprus crises in four Norwegian newspapers', *Journal of Peace Research* 2(1): 64–90.

Herman, E. and N. Chomsky. 1988. *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media*. London: Vintage.

International Council on Human Rights Policy (ICHRP). 2002. *Journalism, Media and the Challenge of Human Rights Reporting*. Geneva: ICHRP.

Negrine, R. and J. Stanyer (eds). 2007. *The Political Communication Reader*. Abingdon: Routledge.

Street, J. 2011. *Mass Media, Politics and Democracy*, 2nd edn. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Wahl-Jorgensen, K. and T. Hanitzsch (eds). 2009. *The Handbook of Journalism Studies*. London: Routledge.